المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

Small and medium enterprises between the need to overcome obstacles and contribute to economic development in Algeria

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: الرتبة العلمية: التخصص:	صديقي أمينة دكتوراه إدارة وتسيير الموارد البشرية	برقيقة خديجة دكتوراه الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات	خميس نفيسة دكتوراه الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات
المؤسسة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
رقم الهاتف	06.98.65.56.11	06.62.73.87.52	06.60.13.33.08
البريد الإلكتروني	seddikiamina@gmail.com	khedidja.berg@gmail.com	nafissakhemis@gmail.com
محور المشاركة	المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات		
عنوان المداخلة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر		

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة مختلف العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر والتي تحد من استمرارها ونموها وتعيق مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم خلال الفترة (2015- 2021)، وقد أظهرت النتائج: أنه على الرغم من العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلا أنها تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في التشغيل، والقيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الصادرات مازالت ضئيلة جدا.
الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ عراقيل؛ صعوبات؛ تنمية اقتصادية.
تصنيف جال: M10, L26, O12, O43

Abstract :
This study aims to shed light on the nature of the various obstacles facing small and medium enterprises as a mechanism to support entrepreneurship in Algeria, which limit their continuity and growth as well as hinder their contribution to economic development. To achieve this, we conducted a descriptive and analytical study of the statistical publications of small and medium enterprises issued by the Ministry of Industry and Mines during the study period (2015-2021). The results showed that despite the obstacles and difficulties faced by Algerian small and medium enterprises, they contribute to economic development through their contribution to employment and added value, but their contribution to exports is still very small.
Keywords: small and medium enterprises; obstacles; difficulties; economic development.
Jel classification : M10, L26, O12, O43.

1.مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، في جميع الدول على اختلاف مستوى تقدمها نامية أو متقدمة، حيث تلعب دورا مهما في النهوض الاقتصادي للعديد من الدول، إذ تمثل هذه

المؤسسات أغلب مؤسسات القطاع الخاص في العديد من الدول ومنها الجزائر والتي تقوم في أغلبها على مبادرات ذاتية لأصحاب المشاريع.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل وامتصاص نسبة البطالة، وفي الرفع من الدخل الوطني من خلال دعم وتنمية الصادرات، وفي تكوين القيمة المضافة، ودعم المؤسسات الكبيرة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من العراقيل والصعوبات التي تعيق نشاطها وتحد من استمرارها ونموها وتطورها، ومما لا شك فيه أن الوقوف على هذه العراقيل والصعوبات وتحديدها وتتبع أثرها يفضي إلى إيجاد حلول لتجاوزها، وبالتالي المحافظة على نمو المؤسسات واستمرارها، وهذا ما يستوجب على الجهات المسؤولة تشجيع هذه المؤسسات وتهيئة الظروف الملائمة لها، وتقديم ما يمكن من وسائل وإمكانيات وخدمات تساعدها في تخطي هذه العقبات وتجعلها تمارس دورها الهام في التنمية الاقتصادية في ظروف مواتية.

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **فيما تتمثل أهم العراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحيدها عن تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟**

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة تم تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية، على النحو التالي:

- ما لمقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- فيما يتمثل دورها الاقتصادي؟
- ما هي أبرز العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015-2021)؟

أهداف الدراسة:

- إبراز أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015- 2021).

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بأسئلتها الفرعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يلاءم طبيعة الموضوع، إذ ركزنا على إثراء الشق النظري المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات والعراقيل التي تواجهها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة لاستخدام المنهج التحليلي في الشق الميداني، حيث قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم خلال فترة (2015- 2021)، لإبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

وللإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على الخطة التالية:

- أولا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2021).
- ثانيا: العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015- 2021).

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2021)

سنتطرق في هذا الجزء إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2021)، وذلك كما يلي:

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعلوم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا بالغ الأهمية على جميع المستويات وفي كل دول العالم على اختلافها، وهو ما ساهم في وجود هذه الإشكالية المتعلقة باعتماد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط ذلك باختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي وتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، حيث تعتمد كل منها على معايير معينة لوضع هذا التعريف، وفيما يلي نوضح أهم التعريفات المقدمة في هذا الإطار:

عرف البنك الدولي: المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر، والمؤسسات التي يعمل فيها ما بين (10- 50) عامل بالصغيرة، أما المؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يعمل فيها ما بين (50- 100) عامل. كما اعتمدت أيضا **لجنة الأمم المتحدة** على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك التي ينشط بها ما بين (15- 19) عامل، والمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين (20- 99) عامل، في حين أن المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل.[1]

ويعرف **المشرع الجزائري** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات:[2]

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وفي ذات السياق تمت التفرقة بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة وذلك في بعض مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وقد تم تعديل بعض المعايير الكية مع صدور القانون رقم 17- 02 الصادر في 10/ 01/ 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (01): يوضح التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20	لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18.

2.2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

الجدول رقم (02): يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2015-2021)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
م.ص.م الخاصة	934.037	1.022.231	1.074.236	1.141.602	1.193.096	1.230.844	1.286.140
م.ص.م العمومية	532	390	267	261	243	229	225
المجموع	934.569	1.022.621	1.074.503	1.141.863	1.193.339	1.231.073	1.286.365

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, p07 ; N°39, Edition Novembre 2021, P 06 ; N°38, Edition Mai 2021, p 06; N°36, Edition Avril 2020, P 06 ; N° 34, Edition Avril 2019, p 08; N°32, Edition Mai 2018, p 07 ; N° 30, Edition Mai 2017, p 06 ; N° 28, Edition Mai 2016, p 06.

يتضح من خلال الجدول أنه فيه تطور مستمر وتزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2015- 2021)، حيث ارتفعت من (934.569) مؤسسة سنة 2015 إلى (1.286.365) مؤسسة خلال سنة 2021؛ حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من نسبة (99%) من إجمالي المؤسسات خلال هذه الفترة، حيث شهدت ارتفاعا مستمرا؛ فبعد أن كانت (934.037) مؤسسة سنة 2015 أصبحت (1.286.140) مؤسسة خلال سنة 2021؛ ويعود ذلك لسياسات الدولة وبرامجها التنموية الداعمة لإنشاء المؤسسات الخاصة وتشجيعها على مواصلة النشاط.

بالمقابل من ذلك تشهد مؤسسات القطاع العام انخفاضا مستمرة خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت (532) مؤسسة سنة 2015، أصبحت (225) مؤسسة خلال سنة 2021، ويمكن تبرير هذا الانخفاض المستمر إلى عملية خوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام، وكذلك لتعثر البعض الآخر وإفلاسها.

3.2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال (2015-2021):

الجدول رقم (03): يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2015-2021)

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصيد البحري	5625	6130	6599	7168	7481	7690	8010
المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	2639	2767	2887	2985	3066	3115	3243
البناء والأشغال العمومية	168.557	174.848	179.303	185.137	190.170	193.965	199.331

الصناعة التحويلية	83.701	89.597	94.930	99.938	103.693	106.121	109.991
الخدمات	277.379	302.564	325.625	585.983	614375	625.999	662.185
الحرف التقليدية	-	-	-	260.652	274.554	288.724	303.605
المجموع	537.901	575.906	609.344	1.141.863	1.193.339	1.231.073	1.286.365

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, P14 ; N°38, Edition Mai 2021, p12; N°36, Edition Avril 2020, P13 ; N°32, Edition Mai 2018, p 12; N° 28, Edition Mai 2016, p 12.

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (03)، أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تبلغ نسبته حوالي (50%) من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية؛ بالمقابل من ذلك نجد أن نسبة المؤسسات التي تنشط في كل من قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة وقطاع الحرف التقليدية ضئيلة جدا.

فالقطاعات التي تم كانت فيها حصة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة خلال سنتي 2020 و 2021، هي قطاع الخدمات بنسبة (49.51%)، وفي المرتبة الثانية الأنشطة الحرفية بنسبة (23.60%)، تلاها قطاع البناء بنسبة (15.09%) من إجمالي المؤسسات.[3]

3. العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بقدر ما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزايا، وبقدر ما تتمتع بأهمية على صعيد الاقتصاد الوطني، فإنها تتعرض بنفس الوقت لمجموعة من المعوقات التي تحد من انطلاقتها ونجاحها بالإضافة لوجود أسباب عديدة تؤدي لتعثرها وفشلها، وهذا ما يجعل المؤسسات الداعمة للأعمال ركنا مهما في تشجيع هذه المؤسسات (م.و.ص) وتقديم ما يمكن من وسائل وإمكانيات وخدمات تساعدها في تخطي هذه العقبات وتجعلها تمارس دورها الهام في الحياة الاقتصادية، وتتنوع هذه العراقيل من حيث طبيعتها ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[4]

1.3. المجموعة الأولى: عراقيل وصعوبات داخلية تتعلق بالأمور المالية والإدارية والتسويقية و الإنتاجية الفنية

- **الصعوبات التمويلية والائتمانية:** إن مشكل التموين والائتمان يشكل العائق الأول والكبير الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها، وهو مشكل يواجه المؤسسات العمومية والخاصة وبالخصوص هذه الأخيرة، كون أن المؤسسات العمومية على الأقل تتلقى الدعم من مالكيها وهي الدولة، ومن المعلوم أن توفر مصادر تمويل متاحة ورخيصة يمكن المشروعات من الانطلاق ويشجع أصحابها على المضي قدما في تجسيدها، ولقد نتج مشكل التمويل والائتمان نتيجة اتحاد عدة عناصر:[5]
  - عدم مجازفة البنوك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحجة ضعف الضمانات التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تمنحها، أي عدم جدوى المشاريع اقتصاديا، ومن جهة

أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتهم البنوك ببطء في الإجراءات وتفضيل النشاطات التجارية أي ما يتعلق بالاستيراد.

- تفرض البنوك معدلات فائدة كبيرة على المؤسسات (م.و.ص) بحجة أن التعامل هذا النوع من المؤسسات يعرضها لمخاطر أكبر، وأن نسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة وبالتالي انعدام الضمانات التي تطمئن المؤسسات المالية، بالإضافة إلى مشكل معدل الفائدة نجد مشكل السياسة الجبائية وسعر الصرف والرسوم الجمركية.

❖ **الصعوبات الإدارية:** وتتمثل فيما يلي:[6]

- **إجراءات التأسيس:** يتعرض المستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة وتصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض الأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة بالإضافة لتعدد الجهات التي يتعامل معها في هذا المشروع.
- **الضرائب:** أبرزها انحياز قوانين الاستثمار المطبقة في العديد من الدول إلى المؤسسات الكبيرة وخاصة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية، في حين لا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات كونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين، مما يجعلها في موقف تنافسي غير متكافئ.
- **مشاكل محاسبية:** كون صاحب المؤسسة غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية.
- **عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية:** في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت المخصص لإنجاز معاملاتها.
- **ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات:** خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة و شروط السلع المنتجة ولوائح العمل.
- **عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات:** وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل، بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق، فهذه المؤسسات ليست لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

❖ **الصعوبات التسويقية:** وهي من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، حيث تختلف الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس، وتتمثل فيما يلي:[7]

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الأولى.
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد، المحاكاة أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات.

- اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات، وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.
- نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات، خاصة عند التعريف بالمنتجات.
- عدم استغلال القدرات التصديرية: قلما تهتم الجهات المختصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية.

❖ **الصعوبات الفنية:** من بين أهم المشكلات الفنية التي تواجهها المؤسسات:[8]

- كثيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقتا طويل نسبيا وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بأعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية.
- تردد الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها، فضلا عن احتياجها لعمالة متخصصة ومدربة على تشغيل هذه التقنيات الحديثة؛ ويضاعف من استيراد الآلات الحديثة عدم الدراية بقواعد الاستيراد وعدم معرفة الشركات المنتجة لها، بالإضافة إلى مشكلة تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، خاصة في الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف.
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج حيث تواجه صعوبة في استيرادها- إن لم تكن موجودة في السوق المحلية- وفي حال توفرها في الأسواق المحلية فإنها تواجه صعوبة في تدبيرها بالجودة والكميات والجودة والأسعار المناسبة وذلك لعدة أسباب.

2.3. المجموعة الثانية: عراقيل وصعوبات خارجية

❖ **صعوبات تتعلق بالتجارة الخارجية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات تتعلق بالتجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بنشاط التصدير أو الاستيراد:[9]

- **من جانب الاستيراد لمدخلات الإنتاج:** تواجه المؤسسات الخاصة عقبات أثناء استيرادها للمواد الضرورية لعملياتها الإنتاجية لقلة خبرتها في الاستيراد والمعاملة التمييزية بين المستوردين فيما يتعلق بالضرائب الجمركية، ثقل الإجراءات الإدارية في التسيير المادي والمعلوماتي للمواد المستوردة مما يحملها تكاليف إضافية مرتفعة (مدة الشحن والتفريغ، اختناق الموانئ، تلف وسرقة المنتجات.....).
- **من جانب التصدير:** حاولت العديد من المؤسسات صرف منتجاتها خارج السوق المحلية عن طريق دخولها في عمليات التصدير، إلا أنها واجهت صعوبات في ذلك، وأن وضعياتها معقدة، ويفسر ذلك بالمستوى الضعيف لصادرات السلع والخدمات خارج المحروقات إلى غاية اليوم، نقص جهود وهياكل الدعم لنشاط التصدير.

❖ **عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد

الفوضوي التي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومن بين أسباب الاستيراد الغير منظم نذكر:[10]

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها المحلية.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة وطنية لتوطين المؤسسات و المنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

3.3.المجموعة الثالثة: عراقيل وصعوبات أخرى: نذكر من أهمها:

- **الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:** من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في انجاز وتنمية المشاريع التنموية مسألة العقار الصناعي، نذكر منها:[11]
  - طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
  - الرفض الغير مبرر أحيانا للطلبات.
  - إعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية.
  - مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في العديد من جهات الوطن.
  - الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، بالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية....وهكذا فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة.
- **الصعوبات المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية:** يظهر هذا القيد بشكل أساسي في الدول النامية، التي تتميز عموما بعدم كفاءة محيطها المعلوماتي والاقتصادي، وهو ما ينعكس في عدم المعرفة الجيّدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشبكات التوزيع لهذه المدخلات وترجيح العلاقات الشخصية وعلاقات الشبكات على العلاقات التعاقدية في عمليات التموين، خاصة أثناء فترات الندرة والمضاربة على المواد الأولية (حالة مواد البناء في الجزائر أثناء فترات الندرة والمضاربة التي أدت إلى تهديد العديد من المقاولين بالإفلاس في قطاع البناء والأشغال العمومية).[12]
- **مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، يجعل من الصعوبة بما كان على صاحب المؤسسة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.[13]
- **غياب الفضاءات الوسيطة:** والتي تتمثل فيما يلي:[14]
  - **البورصة:** إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا و تشاوريا هاما.
  - **غرف التجارة:** إن غرف التجارة والصناعة موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا.
  - **التظاهرات المحلية والدولية:** وتتمثل في التنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواقا لتقسيم المنتجات باعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية. هنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف أن مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي أما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.

ومن أجل معرفة إلى أي مدى تسهم بيئة الأعمال الجزائرية في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرارية، سوف نتطرق لأهم معطيات تقرير سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2015- 2019)، كما يلي:

فتقرير سهولة ممارسة الأعمال: هو تقرير يصدره البنك العالمي يقيس ويتتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر المدن في كل دولة، يستند في ترتيبه للدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة المؤسسة والمتمثلة في: مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية من حيث مدى قوة الإطار القانوني والتنظيمي؛ مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها.

الشكل رقم (01): المجالات التي يقيسها مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

المصدر: www.albankaldawli.org

ويبين الجدول أدناه ترتيب الجزائر عالميا في سهولة ممارسة نشاط الأعمال وهي كالتالي:

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ترتيب الجزائر/ إجمالي الدول	189/154	189/163	190/156	190/166	190/157	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال تم تحميلها من الموقع : http://arabic.doingbusiness.org، تاريخ الإطلاع:2020/11/17 على الساعة 11:30

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2015- 2019) دائما في المراتب الأخيرة حيث يفوق ترتيبها (152 من أصل 190 دولة)، وهذا يبين أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال يعاني من صعوبات ومعوقات أمام نمو واستمرارية المؤسسات.*

ومما سبق يمكن القول إن هذه العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد أثرت سلبيا على أدائها ونموها وتطورها وبقائها في السوق، مما أدى إلى انسحابها من الأسواق واختفائها تدريجيا حتى توقفها نهائيا عن مزاولة النشاط الاقتصادي؛ و هو ما يفسر بمعدل اختفاء المؤسسات، وفيما يلي نلخص تغيرات هذا المعدل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): يوضح معدل اختفاء المؤسسات من النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2015-2021)

السنوات / المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد الإجمالي للمؤسسات	934.569	1.022.621	1.074.503	1.141.863	1.193.339	1.231.073	1.286.365
عدد المؤسسات المنسحبة	8.646	34.471	9.422	12.291	20.550	7.103	14.508
معدل الانسحاب	%0.92	%3.37	%0.87	%1.07	%1.72	%0.57	%1.12
عدد المؤسسات المنشأة	84.223	108.538	73.317	67.366	57.642	33.758	57.129
نسبة المؤسسات المنسحبة من المؤسسات المنشأة	%10.26	%31.75	%12.85	%18.24	%35.65	%21.04	%25.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, P12- p15.
- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°39, Edition Novembre 2021, P06- p15.

* **ملاحظة:** غياب معلومات السنتين الأخيرتين يعود لتوقف إصدار التقارير زمن جائحة كورونا.

- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°36, Edition Avril 2020, P 06 - p15.
- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 34, Edition Avril 2019, p 08- p17.
- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, Edition Mai 2018, p 07- p15.
- Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 30, Edition Mai 2017, p 06- p15.
- Le Bulletin d'information statistique de la PME, ° 28, Edition Mai 2016, p 06 – p13.

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (05): أن معدل اختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النشاط الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات المنشأة خلال الفترة (2015- 2021)، سجل أقل نسبة سنة 2015 بنسبة (10.26%) وارتفع سنة 2016 بنسبة (21.5%)، بيد أنه انخفض هذا المعدل بنسبة كبيرة سنتي 2017 و 2018 على التوالي، و بالمقابل من ذلك شهد ارتفاعا خلال الفترة (2019- 2021)، ويعود هذا الارتفاع المسجل نتيجة للعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء مزاولة نشاطها الاقتصادي، إضافة للآثار التي خلفتها جائحة كورونا والتي أثرت سلبا على أدائها مما دفع بالكثير منها للانسحاب نتيجة لكثرة العراقيل والتعقيدات إضافة للعراقيل السابقة ذكرها، ففي فترة الجائحة الكثير من المؤسسات توقفت عن النشاط جزئيا أو كليا، نتيجة عدم القدرة على توفير مدخلات الإنتاج الأساسية التي كانت أغلبها مستوردة إضافة لسياسة الدولة في كبح الواردات خلال الفترة (2019- 2021)، مما أدى لارتفاع أسعار الكثير من المواد الأولية وفقدان الكثير منها في السوق المحلية. كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدل اختفاء المؤسسات وفي انخفاض معدل المؤسسات المنشأة مقارنة بالفترة السابقة (2015- 2018).

4. الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الاهتمام المتزايد بتشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها في مختلف دول العالم، إنما يعزز للأدوار الكبيرة التي تقوم بها على مختلف الأصعدة، فهي تتكامل مع المؤسسات الكبيرة لتحقيق مختلف الأهداف التنموية، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:[15]

- **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي الممارسة المقاولاتية دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها .مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.
- **الرفع من حجم الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة .كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام .كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل.
- **دعم وتنمية الصادرات:** تساهم المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وتنمية الصادرات، من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاجها في جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة وإعطائها فرصة الاستمرارية والمنافسة في الأسواق العالمية، أو تصدير منتجاتها مباشرة وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة، وتعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية لأي اقتصاد.
- **دعم التنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي:** لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا، تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، ولقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، حيث أن

تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في التنمية المحلية .

- **تجديد حظيرة المؤسسات الاقتصادية:** أكثر كفاءة. هذا المسار للتدمير الخلاق هو ما يدفع تطور النظام الرأسمالي حسب " **شومبيتر** Schumpeter "؛ كما تحدّد وتيرة دخول وخروج المؤسسات من السوق معدل تجديد النسيج الاقتصادي المؤسساتي لبلد ما، ويرتبط هذا المعدل بشكل موجب مع معدل النمو الاقتصادي حسب دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

5. صور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015- 2021):

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويقاس ذلك بعدة مؤشرات تقيس نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي نوضح ذلك:

❖ المساهمة في التشغيل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دورا مهما في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، حيث عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي صاحبه ارتفاعا في عدد المناصب المستحدثة، وفيما يلي نقدم عرضا لتطور الحاصل في مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2015- 2021).

الجدول رقم (06): يوضح تطور حجم التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2015-2021)

السنة / المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التشغيل الكلي	11.878.705	12.178.728	12.464.041	12.589.364	12.716.548	12.231.916	12.260.834
تشغيل م.ص .م	2.371.020	2.540.698	2.655.470	2.724.264	2.885.651	2.989.516	3.134.968
النسبة	%25.42	%27.24	%28.47	%29.21	%30.94	%32.05	%25.57
تشغيل م.و.ص الخاصة	2.327.293	2.511.674	2.632.018	2.702.067	2.864.566	2.968.618	3.114.860
نسبة مساهمة م.و.ص الخاصة في التشغيل	%98.15	%98.86	%99.12	%99.19	%99.27	%99.30	%99.36
تشغيل م.و.ص العمومية	43.727	29.024	23.452	22.197	21.085	20.898	20.108
نسبة م.و.ص العمومية في التشغيل	%1.85	%1.14	%0.89	%0.81	%0.73	%0.70	%0.64

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم خلال الفترة (2015- 2021)، البنك الدولي (2021).

يتضح من خلال الجدول رقم (06)، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ساهمت في خلق مناصب الشغل وامتصاص نسبة البطالة خلال الفترة (2015- 2021)؛ حيث يتضح ذلك جليا من خلال ارتفاع عدد المناصب التي توفرها من سنة لأخرى، ويعود ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تساهم بنسبة (99%) في توفير مناصب التشغيل، وهذا يدل على التطور الإيجابي ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الألفية الأخيرة، مما ساهم في الارتفاع المستمر لعدد المناصب التي تخلقها، ويرجع ذلك لسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة في سبيل ترقية عمل هذا النوع من المؤسسات.

كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية توفر نسبة تتراوح ما بين (25%) إلى (30%) من إجمالي مناصب التشغيل، على الرغم من أن هذه النسبة مهمة وفي هي في تطور مستمر، إلا أنها غير كافية ولازالت لم ترقى للمستوى المنشود مقارنة بالمعدلات المحققة في الدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ المساهمة في ترقية الصادرات:

ويمكن معرفة ذلك من خلال عرض وضعية الميزان التجاري، الذي يعكس وضعية مبادلات التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات، والتي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2015- 2021)

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات	51702	46727	46057	46330.21	41934.12	34391.44	37683.17
الصادرات	32688	28883	37191	41797.32	35823.54	23796.60	39280.83
الميزان التجاري	-17034	-17844	-10868	-4532.89	-6110.57	-10595.84	1597.67

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, P38 ;N°39, Edition Novembre 2021, P33 ; N°38, Edition Mai 2021, p31; N°36, Edition Avril 2020, P28 ; N° 34, Edition Avril 2019, p36; N° 30, Edition Mai 2017, p 50 ; N° 28, Edition Mai 2016, p 47

يتضح من خلال الجدول رقم (07)، أنه تم تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال الفترة (2015- 2020)، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا في أسعار المحروقات مما أثر سلبا على انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، وعلى الرغم من سياسية الدولة في كبح الواردات خلال الفترة (2019 -2021) إلا أنه تم تسجيل عجزا في الميزان التجاري، حيث تم تسجيل انخفاض في الواردات بنسبة (9.49%) سنة 2019 من 46.33 مليار دولار أمريكي إلى 41.93 مليار دولار أمريكي؛ كما انخفضت الصادرات بنسبة (4.29%) سنة 2019 من 41.79 مليار دولار أمريكي إلى 35.82 مليار دولار أمريكي، حيث عرفت سنة 2019 عجزا في الميزان التجاري بلغ 6.11 مليار دولار أمريكي؛ وفي سنة 2020 تم تسجيل انخفاض في الواردات بنسبة (17.99%) من 41.93 مليار دولار أمريكي إلى 34.39 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الصادرات بنسبة (33.57%)، حيث عرفت سنة 2020 عجزا في الميزان التجاري بلغ 10.59 مليار دولار أمريكي.

ففي هيكل الصادرات الجزائرية لا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات خلال السداسي الأول من سنة 2020 بنسبة (92.58%) من إجمالي الصادرات بانخفاض قدره (3.45%) مقارنة بسنة 2019، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تزال هامشية بنسبة (7.42%) فقط بقيمة 1.12 مليار دولار أمريكي، حيث سجلت انخفاضا بنسبة (15.82%) مقارنة بالنصف الأول من سنة 2019.[16]

وفي سنة 2021 بلغ حجم الواردات 37.68 مليار دولار أمريكي بزيادة (9.57%)؛ وبلغ حجم الصادرات 39.28 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها: (65.07%)، وانعكس ذلك على تحقيق فائض في الميزان التجاري بنحو 1.60 مليار دولار أمريكي مقابل عجز الميزان التجاري قدره 10.60 مليار دولار أمريكي.[17]

❖ المساهمة في القيمة المضافة:

تعد المساهمة في القيمة المضافة من مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وفيما يلي نوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2015- 2020)، في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2015- 2020)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

الشكل القانوني	2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
مساهمة المؤسسات العمومية	1313.36	%14.22	1414.65	%14.23	1291.14	%12.77
مساهمة المؤسسات الخاصة	7924.51	85.78%	8529.27	85.77%	8815.62	87.22%
المجموع	9237.87	%100	9943.92	%100	10106.8	%100
الشكل القانوني	2018		2019		2020	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
مساهمة المؤسسات العمومية	1362.21	%12.51	1449.22	%12.66	1299.91	%12.23
مساهمة المؤسسات الخاصة	9524.41	%87.49	10001.3	%87.34	9326.55	%87.77
المجموع	10886.62	%100	11450.6	%100	10626.46	%100

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, p 36.

الشكل رقم (02): يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة في القيمة المضافة بالجزائر خلال الفترة (2015-2020)

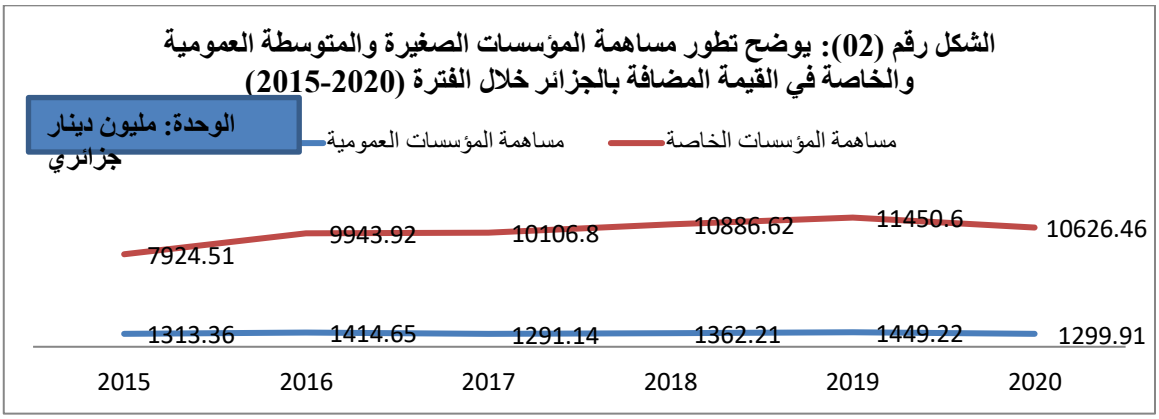

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

يتضح من خلال الجدول رقم (08): أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2015- 2020) عرفت تطورا ملحوظا، حيث بلغت قيمتها: (9237.87) مليون دينار جزائري سنة 2015 لترتفع إلى (10626.46) مليون دينار جزائري سنة 2020، ويعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة خلال هذه الفترة، حيث يساهم بنسبة (87%)؛ في حين أن القطاع العام يساهم بنسبة (12%) فقط؛

وتعد كل من قطاعات الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع من أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015- 2020).[18]

6. الخاتمة:

إنه من المهم معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به، من أجل تسريع وتيرة التنمية، وتحديد العراقيل والصعوبات التي تعيق نشاطها وتحد من استمرارها ونموها وتطورها ، وعليه جاءت هذه الدراسة من أجل تحديد أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، و إبراز دور (م.و.ص) في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015- 2021)، حيث توصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عراقيل وصعوبات مختلفة، ويؤكد ذلك معدل اختفاء المؤسسات، حيث أن نسبة خروج المؤسسة مقارنة بإنشائها هي نسبة معتبرة ولا ينبغي تجاهلها، فهي تجاوزت نسبة (20%) خلال الفترة (2019- 2021)؛ ويعود هذا لجملة من الأسباب أهمها:
  - ضعف البنية التحتية؛
  - صعوبة الحصول على التمويل كون البنوك تفرض ضمانات كبيرة على (م.و.ص)، أما طبيعة القروض الممنوحة فهي قصيرة الأجل موجهة لتمويل دورة الاستغلال هذا ما يبين عدم منح البنوك للقروض الاستثمار لهذا النوع من المؤسسات ؛
- ✓ وعلى الرغم من العراقيل والصعوبات التي تواجهها الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلا أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من جوانب متعددة:
  - من خلال المساهمة في التشغيل وامتصاص نسبة البطالة، حيث ساهمت في توفير نسبة (25.57%) من إجمالي مناصب الشغل في سنة 2021، حيث بلغ إجمالي الأفراد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2021، (3.134.968) عامل.
  - ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية خلال الفترة (2015- 2021)؛ من خلال مساهمته ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن هذه المساهمة ضئيلة جدا و لم ترقى إلى المستوى المنشود، وهذا رغم الجهود التي تبذلها الجزائر للرفع من مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات؛
  - ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية خلال الفترة (2015- 2021)؛ من خلال مساهمته في القيمة المضافة، حيث بلغت (10626.46) مليون دينار جزائري سنة 2020، ويعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة بنسبة (87%)؛

الحلول والاقتراحات: عموما يمكننا تقديم جملة من المقترحات أهمها:

- التنويع في مصادر التمويل الخاصة بهذا النوع من المؤسسات؛
- يجب تشجيع وحماية المنتوج المحلي ومنع استيراد ما يمكن صنعه محليا؛
- توجيه المشاريع نحو القطاعات الإستراتيجية مثل :الفلاحة ، الصناعة ، والسياحة؛
- ضرورة التوجُه نحو خوصصة البنوك والحاضنات لتفعيل المنافسة؛
- ربط المؤسسات الجامعية والحاضنات ومراكز التكوين والبنوك والوكالات وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة مع بعضهم البعض لتكافل معا من أجل إنجاح هذه المؤسسات؛
- مشاركة البنوك في مشاريع ؛
- وجود بنك للمعلومات والأفكار المبدعة يمكن للمؤسسات اللجوء إليه عند الحاجة .

7. قائمة المراجع:

[1] - غزلان سعيد، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من أزمة البطالة خلال الفترة (2000-2021)**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد2022،01، ص 519.

[2] - القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01- 18، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخ في 12/12/ 2001، ص 06.

[3] - Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, p13.

[4] - عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، (سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، ص 63.

[5] - سمير آيت عكاش، حميد قرومي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات**، مجلة معارف، العدد 14، 2013، ص 233.

[6]- عامر خربوطلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[7] - بشني يوسف، شرارة وليد، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص406.

[8] - فرحي محمد، صالحي سلمى، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
، ص 744.

[9] - علماوي أحمد، رحيم سعيد، **المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2019، ص52.

[10] - سعدان شبايكي، **معوقات ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2007، ص 188.

[11] - سعدان شبايكي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

[12] - بودولة يوسف، بن تفات عبد الحق، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .جامعة ورقلة، 2012، ص11.

[13] - فرحي محمد، صالحي سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص 742.

[14] - سعدان شبايكي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

[15] - برقيقة خديجة، صديقي أمينة، **مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011- 2021)**، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 12، العدد 02، 2022، ص ص 9-10.

[16] - Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°37, Edition Novembre 2020, p35.

[17] - Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, p38.

[18] - Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°40, Edition Mars 2022, p 37